

دراسات نقدية 3

مهمة الأسبوع الرابع

إعداد الطالب :

فهد بن صالح السعوي

242001442



دراسة: "أثر التحول الرقمي على إدارة المخاطر المصرفية - دراسة حالة

زهر، إكرامي جمال السيد، عبدالنعم، عمرو عبدالحميد حامد، و بالفقيرة، فاطمة علي امحمد.
(2024). أثر التحول الرقمي على إدارة المخاطر المصرفية: دراسة حالة. المجلة العلمية
للبحوث التجارية، س11، ع1، 1 - 35. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1442776>



مقدمة

قبل الدخول في التقييم النقدي ينبغي استعراض الهيكل البحثي الذي بنى عليه الباحثون دراستهم. فقد انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي هو "ما تأثير التحول الرقمي على إدارة المخاطر المصرفية؟"، وتفرعت منه ثلاثة تساؤلات فرعية تتعلق بأثر التحول الرقمي على كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية الثلاثة: مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل. وبناءً على هذه التساؤلات صاغ الباحثون فرضيتين رئيسيتين في صورة فرضيات العدم، الأولى تنفي وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحول الرقمي على إدارة المخاطر المصرفية وتتفرع منها ثلاث فرضيات فرعية، والثانية تنفي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدارة المخاطر المصرفية بين فترتي ما قبل التحول الرقمي وما بعده. وقد انتهت الدراسة إلى رفض جميع فرضيات العدم وقبول الفرضيات البديلة بلا استثناء

نقاط القوة في ارتباط النتائج بالفرضيات

وضوح البنية المنطقية

لا يمكن إنكار أن الدراسة نجحت في بناء مسار منطقي واضح يبدأ من مشكلة البحث مروراً بالتساؤلات ثم الفرضيات وصولاً إلى الاختبار الإحصائي والنتائج. فكل فرضية فرعية أُفرد لها جدول مستقل يعرض نتائج الانحدار الخطي المتعدد بما يشمل معامل الارتباط ومعامل التحديد واختبار F واختبار T ودرجة التأثير، ثم يُختتم بقرار واضح إما بالرفض أو القبول. هذا التنظيم يُسهّل على القارئ تتبع العلاقة بين كل فرضية ونتيجتها ويعطي انطباعاً أولياً بالصرامة المنهجية.

2. التنوع في الأدوات الإحصائية

استخدم الباحثون أداتين إحصائيتين مختلفتين لاختبار الفرضيتين الرئيسيتين: الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الأولى واختبار مان ويتني للفرضية الثانية. هذا التنوع يعكس وعياً بطبيعة كل فرضية، فالأولى تبحث في الأثر وتناسبها أساليب الانحدار، والثانية تبحث في الفروق بين فترتين وتناسبها الاختبارات اللامعلمية خاصة مع صغر حجم العينة..

نقاط القوة في ارتباط النتائج بالفرضيات

التقسيم الثلاثي للمخاطر

بدلاً من التعامل مع إدارة المخاطر المصرفية ككتلة واحدة قام الباحثون بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع وفقاً للتصنيف المعتمد في أدبيات الصناعة المصرفية ومعايير لجنة بازل. هذا التقسيم أعطى الدراسة عمقاً أكبر وأتاح فحص الأثر على كل نوع مخاطر على حدة، وهو أمر إيجابي لأن التحول الرقمي قد لا يؤثر على جميع أنواع المخاطر بالطريقة نفسها.

4. الاتساق مع أهداف البحث

جاءت الفرضيات مترجمة بشكل مباشر لأهداف البحث، فالهدف الأول كان دراسة وتحليل أثر مؤشرات التحول الرقمي على إدارة مخاطر السوق وقابليته فرضية فرعية محددة، وكذلك الحال مع مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل. هذا الاتساق بين الأهداف والفرضيات والنتائج يمثل نقطة قوة هيكلية في الدراسة.

ثالثاً: مواطن الضعف والإشكاليات النقدية

من أبرز الملاحظات النقدية أن جميع فرضيات العدم تم رفضها دون أي استثناء، وجميع النتائج جاءت في اتجاه واحد وهو إثبات وجود الأثر. هذا التوحد في النتائج يثير تساؤلاً جوهرياً حول مدى واقعيته، ففي الممارسة الفعلية للقطاع المصرفي نعلم أن التحول الرقمي سلاح ذو حدين، فبينما قد يسهم في تحسين إدارة مخاطر الائتمان من خلال تحسين نماذج التصنيف الائتماني وتحليل البيانات الضخمة، فإنه في المقابل قد يزيد من مخاطر التشغيل بسبب الاعتماد المتزايد على الأنظمة التقنية والتعرض للهجمات السيبرانية وأعطال الأنظمة. وكان من المتوقع أن تظهر النتائج هذا التباين لكنها لم تفعل، مما يوحي بأن التصميم البحثي ربما لم يكن حساساً بما يكفي لالتقاط الفروقات الدقيقة بين أنواع المخاطر المختلفة.

ثالثاً: مواطن الضعف والإشكاليات النقدية

صيغت جميع الفرضيات بصيغة "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية" دون تحديد اتجاه هذا الأثر هل هو إيجابي أم سلبي. وهذه الصياغة وإن كانت مقبولة إحصائياً في الدراسات الاستكشافية إلا أنها تمثل قصوراً واضحاً في دراسة تطبيقية من هذا النوع. فالمطلوب ليس فقط إثبات وجود أثر بل فهم طبيعة هذا الأثر واتجاهه وحجمه، والدراسة بصياغتها الحالية اكتفت بإثبات أن "شيئاً ما يحدث" دون أن تخبرنا "ماذا يحدث تحديداً". فمثلاً عندما نقول إن التحول الرقمي يؤثر على مخاطر السوق يبقى السؤال المفتوح هل هذا الأثر يعني تقليل هذه المخاطر أم زيادتها أم تغيير طبيعتها؟ غياب هذا التحديد يُفقد النتائج جزءاً كبيراً من قيمتها العملية والعلمية

ثالثاً: مواطن الضعف والإشكاليات النقدية

اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وخلصت إلى وجود "أثر" للتحول الرقمي على إدارة المخاطر. لكن هناك فارق جوهري بين إثبات وجود ارتباط إحصائي بين متغيرين وبين إثبات أن أحدهما يسبب الآخر فعلاً. فالتغيرات التي شهدتها إدارة المخاطر المصرفية في البنك التجاري الدولي بين الفترتين قد تكون ناتجة عن عوامل متعددة تزامنت مع التحول الرقمي ولا علاقة سببية مباشرة لها به. فخلال الفترة ذاتها شهد القطاع المصرفي المصري تطورات تنظيمية كبيرة من البنك المركزي المصري، وتطبيق متطلبات بازل الثالثة بشكل أكثر صرامة، وتغيرات اقتصادية كلية كبرى منها تعويم الجنيه المصري في نوفمبر 2016 وتداعيات جائحة كوفيد-19. كل هذه العوامل كان لها أثر مباشر على إدارة المخاطر المصرفية، والدراسة رغم إدراجها لبعض المتغيرات الرقابية كحجم الشركة والعائد على الأصول والرافعة المالية إلا أنها لم تعزل بشكل كافٍ تأثير هذه المتغيرات الخارجية المهمة. وهذا يعني أن النتائج التي ربطتها الدراسة بالفرضيات قد تكون في حقيقتها انعكاساً لعوامل أخرى لم يتم التحكم فيها.

ثالثاً: مواطن الضعف والإشكاليات النقدية

اعتمدت الدراسة على بيانات عشر سنوات فقط مقسمة إلى فترتين كل منهما خمس سنوات. هذا الحجم ضئيل جداً بالنسبة لأسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يتطلب عدداً كافياً من المشاهدات لضمان موثوقية النتائج وقوتها الإحصائية. فعندما نستخدم سبعة متغيرات مستقلة في نموذج انحدار مع خمس مشاهدات فقط لكل فترة نكون أمام مشكلة واضحة في درجات الحرية، وهي المشكلة التي ظهرت فعلاً في جداول النتائج حيث كانت درجات الحرية تساوي أرقاماً صغيرة جداً. هذا الضعف في حجم العينة يجعل النتائج الإحصائية هشة وغير مستقرة، بمعنى أن تغيير مشاهدة واحدة أو إضافتها قد يغير النتائج بشكل جوهري. وبالتالي حتى لو بدت النتائج مرتبطة بالفرضيات من حيث الشكل الإحصائي فإن موثوقية هذا الارتباط تبقى محل شك.

ثالثاً: مواطن الضعف والإشكاليات النقدية

صيغت الفرضيات بلغة عامة تتحدث عن "إدارة المخاطر المصرفية" و"التحول الرقمي" بشكل مطلق، بينما الدراسة في الواقع طُبقت على بنك واحد فقط هو البنك التجاري الدولي. هذه الفجوة بين عمومية الفرضيات وخصوصية التطبيق تمثل إشكالية منهجية واضحة، فحتى لو أثبتت النتائج ارتباطها بالفرضيات داخل نطاق هذا البنك فإنه لا يمكن القول إن التحول الرقمي يؤثر على إدارة المخاطر المصرفية بشكل عام. فالبنك التجاري الدولي هو أحد أكبر بنوك القطاع الخاص في مصر ويتمتع بقدرات تقنية ومالية وبشرية قد لا تتوفر في بنوك أخرى، وبالتالي فإن تجربته مع التحول الرقمي وأثره على إدارة المخاطر قد تختلف جوهرياً عن تجارب بنوك أصغر أو بنوك حكومية أو بنوك في دول أخرى. وكان الأولى أن تُصاغ الفرضيات بما يعكس حدود التطبيق.

ثالثاً: مواطن الضعف والإشكاليات النقدية

من أخطر نقاط الضعف في الدراسة أن النتائج اكتفت بإثبات الدلالة الإحصائية دون تقديم تفسير مقنع للآليات التي يعمل من خلالها التحول الرقمي في التأثير على كل نوع من أنواع المخاطر. فعندما تقول الدراسة إن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للتحول الرقمي على مخاطر الائتمان يبقى السؤال الأهم بلا إجابة وهو كيف؟ هل لأن التحول الرقمي حسن من جودة البيانات المستخدمة في التقييم الائتماني؟ أم لأنه أتاح الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء بمخاطر مختلفة؟ أم لأنه سرّع عملية اتخاذ القرار الائتماني؟ هذا الغياب في التفسير يجعل الارتباط بين النتائج والفرضيات ارتباطاً رقمياً فارغاً من المحتوى التحليلي، ويحرم الدراسة من تقديم مساهمة حقيقية في فهم الظاهرة المدروسة.

ثالثاً: مواطن الضعف والإشكاليات النقدية

المؤشرات السبعة التي اعتمدتها الدراسة لقياس التحول الرقمي تتفاوت في طبيعتها تفاوتاً كبيراً، فبعضها كمي مباشر كعدد المشتركين في خدمة كشف الحساب الإلكتروني وبعضها مالي كأرباح الإفصاح الإلكتروني وبعضها يتعلق بالتعاون المؤسسي كالتعاون الرقمي مع الشركات التابعة. هذا التنوع دون إطار مفاهيمي واضح يربط بينها يثير تساؤلاً حول ما إذا كانت هذه المؤشرات مجتمعة تقيس فعلاً مفهوم "التحول الرقمي" بشكل صحيح أم أنها مجرد مؤشرات متفرقة للنشاط التقني لا ترقى إلى تمثيل ظاهرة التحول الرقمي بتعقيداتها وأبعادها المتعددة. وإذا كان القياس نفسه محل شك فإن أي ارتباط بين النتائج والفرضيات يصبح مبنياً على أساس غير متين

ثالثاً: مواطن الضعف والإشكاليات النقدية

يستحق الفرض الرئيسي الثاني المتعلق بوجود فروق في إدارة المخاطر قبل وبعد التحول الرقمي وقفة نقدية خاصة. فقد استخدم الباحثون اختبار مان ويتني لمقارنة الفترتين وخلصوا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح فترة ما بعد التحول الرقمي. لكن هذه النتيجة تعاني من إشكالية جوهرية وهي أن مجرد وجود فروق بين فترتين زمنيتين لا يعني بالضرورة أن التحول الرقمي هو سببها. فأي متغير آخر تغير بين الفترتين قد يكون المسؤول عن هذه الفروق، وتصميم الدراسة لا يسمح بعزل أثر التحول الرقمي تحديداً عن بقية المتغيرات البيئية والتنظيمية والاقتصادية. بل إن تقسيم الفترة الزمنية نفسه يبدو تعسفياً إلى حد ما، فالتحول الرقمي ليس حدثاً مفاجئاً يحدث في لحظة معينة وإنما هو عملية تدريجية مستمرة، واعتبار أن الفترة من 2012 إلى 2016 هي "قبل التحول" والفترة من 2017 إلى 2021 هي "بعد التحول" يبدو تبسيطاً

مخلاً.

خلاصة التحليل النقدي

خلاصة هذا التقييم أن الدراسة حققت ارتباطاً شكلياً ومنهجياً واضحاً بين الفرضيات والنتائج، فكل فرضية تم اختبارها بأداة إحصائية مناسبة والوصول إلى قرار صريح بشأنها، وهذا يُحسب للدراسة من حيث الانضباط المنهجي في البنية الظاهرية للبحث. لكن هذا الارتباط يبقى سطحياً وغير مقنع من عدة جوانب جوهرية. فصياغة الفرضيات جاءت غير اتجاهية مما أفقد النتائج عمقها التفسيري. وحجم العينة الزمنية غير كافٍ لدعم الأساليب الإحصائية المستخدمة. والتصميم البحثي لا يسمح بإثبات السببية رغم أن لغة النتائج توحي بذلك. والنتائج جاءت أحادية الاتجاه بشكل يثير الشك في حساسية التصميم. وغاب التفسير المفاهيمي للآليات السببية. والتعميم من حالة واحدة لا يتسق مع عمومية صياغة الفرضيات. وبناءً على ذلك يمكن القول إن النتائج ارتبطت بالفرضيات من حيث الشكل الإحصائي لكنها لم ترتبط بها من حيث العمق التحليلي والتفسيري الذي يتوقعه المتخصصون من دراسة تطبيقية في هذا المجال. وللوصول إلى ارتباط أكثر إقناعاً كان ينبغي توسيع العينة لتشمل عدداً أكبر من البنوك وفترة زمنية أطول مع تطوير صياغة الفرضيات لتكون اتجاهية وأكثر تحديداً وتعميق التحليل بتقديم تفسيرات مفاهيمية للآليات التي تربط بين التحول الرقمي وكل نوع من أنواع المخاطر المصرفية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

